الوثيقة WSIS/PC-1/DOC/7-A
5 يونيو 2002
الأصل: بالإنكليزية

مذكرة من الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات

تقرير مؤتمر إفريقيا الإقليمي عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات

(باماكو، 28 – 30 مايو 2002)

استلمت الأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التقرير المرفق الذي تحيله إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للقمة، للعلم.

الملحقات: 1

الملحق

مؤتمـــر إفريقيـــا الإقليـــمي المعـــني بالقمـــة العالميـــة لمجتمـــع المعلومـــات
(باماكو، 28-30 مايو 2002)

الإعـــلان الختـــامي

عُقد مؤتمر إفريقيا الإقليمي المعني بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات في قصر المؤتمرات في باماكو بجمهورية مالي من 28 إلى 30 مايو 2002. وشارك في المؤتمر ممثلو 51 بلداً إفريقياً إلى جانب وفود من بلدان أخرى كثيرة وأشخاص يمثلون منظمات إفريقية وعالمية ويمثلون القطاع الخاص والمجتمع المدني.

وألقى كلمة الافتتاح فخامة السيد ألفا عمر كونار، رئيس جمهورية مالي وفخامة السيد عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

وقرأت السيدة كريمة بونمرة بن سلطان من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا كلمة ترحيب باسم السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.

وأُلقيت كلمات افتتاحية من:

السيد يوشيو أوتسومي،	الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات
السيد بطرس بطرس غالي،	الأمين العام للوكالة الدولية للفرانكوفونية
السيد أ. و. خان،	نائب المدير العام لليونسكو
السيد كارلوس تروجان،	سفير المفوضية الأوروبية في جنيف
السيد جيرار ديغا،	المدير التنفيذي لشركة ألكاتل فرنسا
السيد نوح سامارا،	المدير التنفيذي لشركة وورلد سبيس
السيد أمادو توب،	المدير التنفيذي لمرصد أنظمة المعلومات (OSIRIS) التابع للشبكة الاستشارية لاستراتيجيات المعلومات في إفريقيا، ممثلاً لمنظمات المجتمع المدني

وأُلقيت كلمات ختامية من:

السيد وولتر فوست،	مدير الشركة السويسرية وممثل الشراكة العالمية للمعرفة
السيد ج. أ. سيغوند،	السفير الخاص للقمة العالمية
السيد أحمد محجوب،	وزير الدولة والممثل الخاص لتونس

وانتخب المؤتمر مالي لرئاسة المؤتمر إلى جانب مكتب للمؤتمر يتألف من خمسة مسؤولين حكوميين يمثلون خمس دول إفريقية (السنغال وتونس والكاميرون وجنوب إفريقيا ورواندا) وثلاثة ممثلين للمجتمع المدني وممثلين للقطاع الخاص ومقرراً عاماً (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا).

وبعد حفل الافتتاح، ألقى رؤساء وفود البلدان الإفريقية والمؤسسات الإقليمية، بما فيها بنك التنمية الإفريقي، بيانات رسمية.

وتم تنظيم 14 ورشة عمل وأنشطة أخرى سابقة للمؤتمر في 25 و26 و27 مايو 2002:

- المبادرات المحلية
- استراتيجيات البنية التحتية الوطنية للمعلومات والاتصالات
- اللغات الإفريقية والإنترنت
- محفل وسائط الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- مسائل الجنسين وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- التنوع الثقافي وملكية المعرفة
- مشاورات المنظمات غير الحكومية في إفريقيا
- استعراض وتقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مشروع رصد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Scan-ICT)
- محفل القطاع الخاص
- البرمجيات المجانية: مصالح إفريقيا
- القانون وشبكة الويب
- المجتمعات المحلية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تدريب أقل البلدان نمواً على المشاركة في أنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- الاستراتيجية الوطنية في مالي

ونظم **مؤتمر إفريقيا الإقليمي** أربع ورش عمل ومائدة مستديرة واحدة:

- ماذا يحقق مجتمع المعلومات لإفريقيا؛
- ماذا تحقق إفريقيا لمجتمع المعلومات؛
- ما الذي تريد إفريقيا المحافظة عليه في مجتمع المعلومات؛
- كيف يمكن أن تستفيد إفريقيا من مجتمع المعلومات: مائدة مستديرة عن موضوع الفجوة الرقمية؛
- مائدة مستديرة عن صورة إفريقيا في وسائط الإعلام.

وترد تقارير هذه الأنشطة السابقة للمؤتمر وورش العمل الأربع والمائدة المستديرة في مرفق لهذا **الإعلان** وهي تستكمله.

وعلى أساس نتائج ورش العمل والمناقشات في الجلسات العامة، يعتمد **مؤتمر إفريقيا الإقليمي** الإعلان التالي:

نحن المشاركين في مؤتمر إفريقيا الإقليمي ممثلين عن الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في إفريقيا، وقد اجتمعنا في باماكو بجمهورية مالي من 28 إلى 30 مايو 2002 بحضور كثير من المدعوين من ممثلي الحكومات والمراقبين عن المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، نؤكد رسمياً ما يلي:

- ينبغي أن يوجه مجتمع المعلومات العالمي اهتمامه إلى مصالح جميع الدول، وبالأخص مصالح البلدان النامية؛
- ينبغي إيلاء أولوية عالية لمسألة صياغة المحتوى المحلي؛

- ينبغي إدارة الاتصالات، وهي التي تشكل أساس وجود الفرد والمجتمع، بطريقة تحقق التنمية المنصفة والمتوازنة والمنسجمة لجميع شعوب العالم مع إيلاء اهتمام خاص إلى احتياجات وتطلعات أكثر الفئات حرماناً في المجتمع واحتياجات وتطلعات الشعب الإفريقي خاصة؛
- يهتم جميع الشركاء، أي الجمهور والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بتنمية الاتصالات، ولذلك ينبغي إشراكهم تماماً في عملية اتخاذ القرارات على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية؛
- ينبغي، على سبيل الضرورة الحيوية، تجميع الموارد العالمية والإقليمية المتاحة لتوسيع فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتصل إلى جميع سكان العالم.

وفي هذا الصدد، فإن ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إفريقيا، وقد لاحظوا إمكانات تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية الإفريقية يؤمنون بأن المبادئ التالية ينبغي أن توجه كل الأفكار التي تدخل في التعبير عن رؤية مشتركة لمجتمع المعلومات. وتتسم هذه المبادئ بأهمية خاصة للبلدان النامية وخاصة البلدان الإفريقية.

1. ينبغي تمكين كل المواطنين من وسائل استعمال شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كخدمة عامة؛

2. ينبغي ضمان حق كل مواطن في حرية التعبير وحماية نفاذه إلى المعلومات في الميدان العام العالمي كجزء من حقه الثابت في النفاذ بحرية إلى المعلومات التي تشكل تراث البشرية والموزعة عبر كل الوسائط بما فيها الأنظمة الجديدة للوسائط المتعددة؛

3. ينبغي تنويع المعروض من التكنولوجيا من خلال ما يلي:

- إزالة العقبات التنظيمية والسياسية والمالية التي تعترض تنمية مرافق وأدوات الاتصالات للوفاء بالاحتياجات المحددة للمواطنين في كل الظروف؛
- تنفيذ خطة عمل تشغيلية تراعي السمات الثقافية واللغوية التي ينفرد بها كل بلد وخاصة بلدان إفريقيا؛
- إنشاء قواعد بيانات عن التجارب المتعلقة بتطبيق التكنولوجيات الجديدة الموجهة إلى احتياجات المناطق الريفية وقدرتها على دفع التكلفة؛
- تعزيز مجموعات البرمجيات المتاحة من مصادر مفتوحة والتي تطيل عمر الاستثمار وتتيح تدريب المستعمل. ويتم تنفيذ برامج البرمجيات المتاحة من مصادر مفتوحة بأدنى قدر من التكلفة نظراً لتوفرها مجاناً؛
- استعمال تطبيقات الصوت ولمس الشاشة للسماح بزيادة عدد الأشخاص المشاركين في مجتمع المعلومات.

4. ينبغي متابعة استراتيجيات الاستثمار والتمويل من خلال المساعدة في إنشاء المحتوى وإشاعة الديمقراطية في النفاذ مع التركيز خاصة على المرأة والشباب؛

5. ينبغي تعزيز تعدد اللغات والحفاظ على التنوع الثقافي كقوة دافعة لتطوير المحتوى لأغراض الاستعمال المحلي والدولي؛

6. ينبغي التماس المشاركة الكاملة من المجتمع المدني والقطاع الخاص في جميع مستويات اتخاذ القرارات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية المتصلة بمجتمع المعلومات. وينبغي متابعة هذا الهدف من خلال ما يلي:

- صياغة أشكال جديدة من الشراكة على أساس التكامل بين مختلف فئات أصحاب المصلحة من الجمهور والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- القيام على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية بإنشاء و/أو تعزيز المؤسسات التي تؤدي إلى زيادة التماسك وتحسين التآزر في تطوير مجتمع المعلومات.

7. ينبغي تعزيز التعاون والجهود المشتركة من خلال ما يلي:

- الترابط الشبكي بشأن أفضل الممارسات والخبرات كطريقة لبناء نوع المعارف المطلوبة لتحقيق التنمية المنسقة للتكنولوجيات الجديدة؛
- صياغة التطبيقات والمحتوى بما يلائم الاحتياجات المحلية؛
- صياغة خطط التدريب لتعريف الأشخاص بالتكنولوجيات الجديدة واستعمالها وبالإطار القانوني لمجتمع المعلومات؛
- تعزيز التعاون على أساس لا مركزي بوصفه أحد طرق العمل لتضييق الفجوة الرقمية؛
- تعزيز الشبكات التي يمكن أن تؤدي إلى مشاركة الأفراد في الديمقراطية على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

8. ينبغي تعزيز الطاقات المؤسسية والبشرية والإدارية على الأصعدة الإقليمية والوطنية والإقليمية والدولية لزيادة التكامل بين جميع المبادرات المتخذة لبناء مجتمع المعلومات.

9. ينبغي إقامة النقاش الديمقراطي بشأن الترتيبات المؤسسية والتنظيمية الجديدة التي تجري لتعريف التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتقنية الناشئة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

10. ينبغي متابعة كل هذه المبادئ وخطط العمل في إطار مؤسسات متخصصة ليمكن إدارة مجتمع المعلومات بالمشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وفي هذا السياق، يكرر **مؤتمر إفريقيا الإقليمي** تأييده الكامل للمبادرات العالمية المعتمدة على الأصعدة العالمية والإقليمية والقارية.

ويطلب المؤتمر بالتحديد من المجتمع الدولي أن يعطي تأييده الكامل للمبادرة الإفريقية لمجتمع المعلومات وتوصيات منتدى التنمية الإفريقية (1999) ولعنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشراكة الجديدة لتنمية في إفريقيا. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يجمع برنامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الشراكة الجديدة بين كل مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة وأن يعبئ الموارد لتمويل المشاريع الكبرى.

ويطلب المؤتمر أيضاً إيلاء الدعم وتقديم الموارد المطلوبة لمختلف الشبكات والمؤسسات العاملة لتعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة وتضييق الفجوة الرقمية وخاصة الشراكة العالمية للمعرفة وخاصة الشبكة الاستشارية لاستراتيجيات المعلومات في إفريقيا.

وفي صدد الأعمال التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، نظر مؤتمر إفريقيا الإقليمي في باماكو فيما يلي:

ألف – ماذا يمكن أن يحقق مجتمع المعلومات لإفريقيا:

في هذا السياق، يطلب مؤتمر إفريقيا الإقليمي ما يلي:

- ينبغي أن تستفيد إفريقيا في إطار الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا من التعبئة الفورية الكبيرة المنسقة لجميع الشركاء الإنمائيين لإتاحة التمويل الذي يكفل الخدمة العامة والنفاذ الشامل وإنشاء المحتوى بطريقة تلبي الحاجات الجوهرية لشعوب إفريقيا؛
- إنشاء ما يلي قبل الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لقمة جنيف:

أ) صندوق للتدريب من أجل تعريف المشاركين بجميع القضايا المتعلقة بتنمية مجتمع المعلومات؛

ب) "لجنة علمية رفيعة المستوى" تقدم توصيات إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية عن التحديات التي تواجه مجتمع المعلومات وخاصة عندما يتصل الأمر بالبلدان النامية ولا سيما البلدان النامية في إفريقيا؛

ج) هيكل إعلامي واستشاري يسهل مشاركة منظمات المجتمع المدني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من إفريقيا في التحضير للقمة العالمية؛

د) صندوق تضامن لتحقيق المشاركة الكاملة والفعّالة لمنظمات المجتمع المدني والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من إفريقيا في العملية التحضيرية.

- دراسة وتعزيز الحلول ذات الصلة المكيفة للبيئة لتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة في المناطق الريفية؛
- تطوير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مبادراتها لدعم الابتكارات المحلية في إفريقيا؛
- إقامة نقاط نفاذ للجمهور وإنشاء شبكة أساسية إفريقية تستخدم بنية تحتية مبتكرة للاتصالات؛
- ينبغي وضع مجموعة من الاقتراحات الملموسة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب في إفريقيا وتقديمها إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية؛
- إشراك المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين إشراكاً كاملاً وفعالاً في صياغة تطبيقات جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ينبغي تعزيز الدراسات الاستكشافية لتكرار المشاريع على الأصعدة المحلية والوطنية والإقليمية بغية كفالة النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بتكلفة معقولة وخاصة في المناطق الريفية.

بـــاء – كيف يمكن لإفريقيا أن تساهم في مجتمع المعلومات

في هذا الصدد، يطلب مؤتمر إفريقيا الإقليمي ما يلي بالتحديد:

- إبراز التنوع الثقافي الكبير لإفريقيا ونشره على نطاق واسع في عالم الإنترنت؛
- تقديم الدعم لأنشطة أكاديمية اللغات الإفريقية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ينبغي إنشاء صندوق خاص لرقمنة الأرشيفات والمكتبات الإفريقية التي تشكل التراث الثقافي للقارة ويمكن أن تشكل جزءاً من مساهمة إفريقيا في مجتمع المعلومات؛
- ينبغي في جملة أمور تنظيم منتديات وحلقات إفريقية بهدف جمع وإبراز التجارب المحلية ليستفيد منها جميع أصحاب المصلحة؛
- ينبغي، في سياق عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي، إيلاء الاعتبار بصورة منهجية للسمات التي تنفرد بها إفريقيا.

جيم – تضييق الفجوة الرقمية

في هذا المجال، يعلن مؤتمر إفريقيا الإقليمي ما يلي:

- اعتقاده بأن تضييق الفجوة الرقمية يجب أن يتوازى مع تنمية البنية التحتية للاتصالات بطريقة تناسب احتياجات الشعوب والمواطنين الأفارقة؛
- ترحيبه بالمبادرات الإقليمية والعالمية التي يجري اتخاذها لتضييق الفجوة الرقمية وخاصة مبادرات اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والاتحاد الإفريقي للاتصالات والاتحاد الدولي للاتصالات ومجموعة البلدان الثمانية وفريق العمل المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتابع للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

والتنمية ووكالة الفرانكوفونية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة الكومنولث للاتصالات ووكالات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني؛

- دعوته إلى الشركاء التقليديين لإفريقيا لرفع درجة الأولوية المخصصة لتضييق الفجوة الرقمية في خططها الإنمائية، وخاصة الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق كوتونو؛
- دعوته إلى الشركاء لدراسة أفضل الطرق للوصول إلى التكلفة المثلى للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية تعيين قواعد تنظيم سوق التوصيل الدولي وتقاسم الأسواق على الصعيد الوطني.

ويطلب المؤتمر كذلك:

أ) أن تقوم الدول الإفريقية بما يلي:

- المشاركة الكاملة في الأعمال التحضيرية لمرحلتي قمة المعلومات، أي في جنيف في 2003 وتونس في 2005؛
- اعتماد سياسات لحفز إقامة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة النفاذ الشامل وخاصة في المناطق الريفية والنائية من خلال حلول مبتكرة مناسبة لإفريقيا؛
- إشراك منظمات المجتمع المدني الإفريقية إشراكاً كاملاً في صياغة الاستراتيجية التشغيلية وتنفيذ عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا؛
- إلغاء الرسوم الجمركية على أجهزة وبرمجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى انعقاد المرحلة الثانية لقمة المعلومات في تونس في 2005؛
- صياغة السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المتماسكة لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مع مراعاة تقارب الوسائط المتعددة) التي يرجح أن تجذب الاستثمارات الوطنية والدولية من القطاع الخاص؛
- اعتماد "الميثاق الإفريقي" للبث الإذاعي كإطار لوضع سياسات وتشريعات تتعلق بتكنولوجيات المعلومات والبث في إفريقيا؛
- إنشاء لجان وطنية تضم العناصر الثلاثة لمجتمع المعلومات، أي القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛
- إشراك الشباب بصورة فعالة في أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
- كفالة تحسين التوازن بين الجنسين في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع إنشاء برامج محددة لمعالجة احتياجات المرأة خاصة البرامج الموجهة إلى المناطق الريفية والمحرومة؛
- إعادة إنشاء "المركز الإفريقي لتبادل الأنباء"؛
- إنشاء شبكة تلفزيونية إفريقية متعددة الأطراف؛
- الاستثمار في صياغة محتوى الوسائط الإفريقية وكذلك التكنولوجيات الجديدة؛
- تطوير الإنتاج المستقل.

ب) ينبغي أن تقوم القمة العالمية في جنيف وتونس على التوالي بما يلي:

- اعـــتماد خطـــة عمـــل في جنيف في ديسمبر 2003 لتطوير البنية التحتية الملائمة لاحتياجات الشعوب والمواطنين في البلدان النامية مع إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً في إفريقيا أو خارجها؛
- اعـــتماد أي خطـــة عمل إضافية أخرى في تونس في 2005 لتضييق الفجوة الرقمية ولمعالجة احتياجات البلدان النامية وخاصة في إفريقيا.

ج) ينبغي لوكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف أن تقوم بما يلي:

- إيلاء اهتمام خاص لتمويل مرافق البنية التحتية والمحتوى الملائم لاحتياجات الشعوب والمواطنين؛
- إيـــلاء اهـــتمام خاص لإشراك ممثلي المجتمع المدني في جميع القرارات المتصلة بتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

د) ينبغي لشركاء التنمية:

- إيلاء اهتمام خاص لتدريب وتنمية الموارد البشرية لا سيما المدرسين والطلبة لتعزيز المحتوى وتنمية البنية التحتية بغية تسهيل ظهور صناعة خدمات إفريقية تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- المســـاهمة في صـــياغة شـــراكات مبتكرة وبنّاءة بين الجهات المتبرعة والسلطات العامة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحتوى وإقامة البنية التحتية.

هـ) ينبغي للمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية أن تقوم بما يلي:

- العمـــل بنشاط وفعالية على تعزيز وتنفيذ مشاريع ملموسة في مجال اختصاص كل منها ليمكن للشعوب والمواطنين الأفارقة الاستفادة تماماً من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- وبالتحديد:

- ينبغي للجنة الاقتصادية لإفريقيا أن تواصل سعيها لتنفيذ المبادرة الإفريقية لمجتمع المعلومات من ناحية صياغة وتنفيذ سياسيات واستراتيجيات البنية التحتية الوطنية للمعلومات والاتصالات وما يتصل بها من خطط قطاعية؛
- ينـــبغي للاتحـــاد الدولي للاتصالات أن يهتم اهتماماً خاصاً بإفريقيا عند تنفيذ إعلان وخطة عمل إسطنبول بشأن الفجوة الرقمية وذلك بمراعاة مجالات الأولوية المحددة في إعلان ياوندي؛
- ينـــبغي لليونسكو أن تعبئ كل لجانها الوطنية بغية كفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة وخاصة مـــنظمات المجـــتمع المـــدني في العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات ومطالبتها بتقديم مقترحات تساعد على تقدم العملية التحضيرية؛
- ينـــبغي لمعهـــد الأمـــم المتحدة للتدريب والبحث أن يعبئ أفرقته وشركاءه لاقتراح خطط تدريبية بالتشاور مع أصحاب المصلحة المحليين (في سياق المركز الدولي لتدريب أصحاب المصلحة المحليين) والرابطات والمنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية في البلدان الأعضاء المعنية؛

- ينبغي للأمانة التنفيذية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات:

  - الاهتمام خاصة بكفالة مشاركة المجتمع المدني الإفريقي في التحضير للقمة من خلال ما يلي:

    - تـــزويد جميع المنظمات غير الحكومية الإفريقية بمعلومات مستمرة بلغات عملها عن التقدم المحرز في التحضير للقمة العالمية؛
    - كفالة مشاركة ممثلي المجتمع المدني في جميع أنشطتها الوطنية أو الإقليمية أو العالمية التي تجري استعداداً للقمة العالمية.

  - التأكد من تمكين مكتب **مؤتمر إفريقيا الإقليمي** من متابعة جميع الأعمال التحضيرية لعقد اللجنة التحضيرية والقمة العالمية بالتعاون الوثيق مع مكتب اللجنة التحضيرية.

دال – إقامة أشكال جديدة من التعاون

في سبيل تضييق الفجوة الرقمية، يطالب المشاركون في مؤتمر إفريقيا الإقليمي بأن يتم تقاسم المبادرات والخبرات المحلية للسلطات المحلية في البلدان الأكثر تقدماً مع السلطات المحلية في البلدان الإفريقية. ولكي يحدث ذلك، يرجو مؤتمر إفريقيا الإقليمي من الهيئات المختصة في السلطة المحلية وخاصة الاتحاد العالمي للسلطات المحلية والاتحاد الدولي للسلطات المحلية بإلزام جميع أعضائها بتطوير أشكال لا مركزية من التعاون تؤدي إلى تضييق الفجوة الرقمية.

وفي هذا الصدد، يرحب **مؤتمر إفريقيا الإقليمي** بالمبادرات التي اتخذتها مدن ليون وجنيف وباماكو وتونس لتعزيز الحكم الإلكتروني محلياً ويثني على مبادرة ليون لتنظيم القمة العالمية للسلطات المحلية بشأن مجتمع المعلومات الذي سيُعقد قبل قمة جنيف في 2003. ويحث المؤتمر كل وكالات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف وشركات القطاع الخاص على تقديم دعمها الكامل لهذه المبادرة.

وإذ يلاحظ **مؤتمر إفريقيا الإقليمي** الالتزام الشخصي لفخامة السيد ألفا عمر كونار بتعزيز تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، يرجو المؤتمر من الرئيس كونار أن يتكرم بقبول رئاسة الأنشطة التحضيرية السابقة لقمة جنيف في 10-12 ديسمبر 2003 وقمة تونس في سنة 2005 بوصفه مرشح إفريقيا في ظل المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا.

ويُعرب **مؤتمر إفريقيا الإقليمي** عن تقديره للدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومن مؤسسة المستقبل لإنجاح هذا المؤتمر الإقليمي. ويود المؤتمر أن يخص بالذكر السلطات السويسرية ومفوضية الاتحاد الأوروبي لمساهمتهما المالية التي كانت عاملاً حاسماً في تنظيم هذا المؤتمر الإقليمي الأول في العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. ويُعرب أيضاً عن تقديره لمكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات ولليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والوكالة الدولية للفرانكوفونية والبنك الدولي والشراكة العالمية للمعرفة ووكالة المعونة الإنمائية للولايات المتحدة وفرنسا والسويد وجمهورية وكانتون جنيف لمساهماتهم في المؤتمر.

وأخيراً وليس آخراً، يود المشاركون الإعراب عن تقديرهم لسلطات مالي لعقد هذا المؤتمر الإقليمي ولأمانة باماكو – 2002 لتنظيم هذا المؤتمر الذي مكن الدول ومنظمات المجتمع المدني وشركات الأعمال التجارية في إفريقيا من المشاركة الكاملة في العملية التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (جنيف 2003، تونس 2005).

باماكو، 30 مايو 2002